141st IPU Assembly Belgrade (Serbia) 13 - 17 October 2019

الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي

بلغراد (صربيا)

13–17 تشرين الأول/أكتوبر 2019

Inter-Parliamentary Union For democracy. For everyone. 1889 130 years of empowering parliamentarians

الجمعية العامة

البند 3

A/141/3-Inf.1

12 حزيران/يونيو 2019

مذكرة توضيحية للمناقشة العامة حول موضوع

تعزيز القانون الدولي: الأدوار والآليات البرلمانية، ومساهمة التعاون الإقليمي

يُعتبر النظام القانوني الدولي أساس السلام والأمن في العالم اليوم، وذلك على النحو المحدد في نهاية الحرب العالمية الثانية وبناء على الإطار الشامل للتعهدات العالمية الملزمة قانوناً. وتؤدي الانتهاكات لهذا النظام القانوني إلى نشوب نزاع، وانعدام الأمن، والمعاناة البشرية.

وكرر رؤساء الدول والحكومات، وكذلك القادة البرلمانيين الذين اجتمعوا في إطار الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي والمؤتمرات العالمية لرؤساء البرلمانات، التزامهم الرسمي بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وبالقانون الدولي والعدالة الدولية، وبالنظام القانوني، وذلك بناء على سيادة القانون. ولقد تعهدوا بالولاء لمجموعة كبيرة من المعاهدات والعهود – كالعهود والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والقانون الدولي للبحار، وخطة التنمية للعام 2030، ومعاهدات وعهود كثيرة غيرها.

وكذلك، أعرب القادة العالميون عن دعمهم لهيئات التسوية والتحقق، كمحكمة العدل الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية، ومحاكم دولية أخرى. ويؤدي نظام العدالة الدولي دوراً حاسماً في تسوية المنازعات القانونية بين الدول، وضمان المساءلة عن الإبادة الجماعية، وعن جرائم الحرب، وعن الجرائم المرتكبة ضد البشرية، وعن جريمة العدوان، ومكافحة الإفلات من العقاب، والتأكد من أن الدول تتقيد بالالتزامات الدولية.

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

ومنذ إنشاء الاتحاد البرلماني الدولي، منذ 130 عاماً، أقام الاتحاد الحوار السياسي، وسيادة القانون، والقرار السلمي للنزاع، التي تشكل أساساً لعمله. كما سعى إلى تعزيز البرلمان باعتباره المؤسسة التي تؤدي دوراً رئيسياً في تأمين الرفاه للمواطنين والمحافظة على سيادة القانون، على الصعيدين الوطني والدولي. واعترفت الأمم المتحدة، أيضاً، في إعلانها رفيع المستوى، للعام 2012، بالدور الأساسي للبرلمانات في سيادة القانون، ورحبت بالتفاعل بين الأمم المتحدة، والبرلمانات الوطنية، والاتحاد البرلماني الدولي. ومراراً وتكراراً، كرر الاتحاد البرلماني الدولي الإعراب عن موقفه القائم على مبدأ يرفض جميع الأعمال التي لا تمتثل للقانون الدولي.

وفي إعلان الألفية لأيلول/سبتمبر 2000، اتفق رؤساء الدول والحكومات أن *"للرجال والنساء الحق في أن يعيشوا حياتهم وأن يربوا أولادهم وبناتهم بكرامة وفي مأمن من الجوع والخوف من العنف أو القمع أو الظلم"*. وللمساعدة في تحويل الرؤية إلى حقيقة، تعهدوا بمواصلة تعزيز التعاون بين منظومة الأمم المتحدة، والبرلمانات الوطنية، من خلال الاتحاد البرلماني الدولي، باعتباره منظمتهم العالمية. وتمحورت الشراكة التي أقيمت بين الأمم المتحدة، والبرلمانات، والاتحاد البرلماني الدولي، حول الحريات الأساسية الثلاث التي ينبغي أن تُعزز: التحرر من الخوف لمواجهة تحديات السلام والأمن، والتحرر من الفاقة من أجل تعزيز التنمية، وحرية العيش بكرامة، من أجل النهوض بحقوق الإنسان وسيادة القانون.

ويشكل التعاون الإقليمي أيضاً عنصراً أساسياً في تعزيز النظام القانوني الدولي، والمساهمة في التسوية السلمية للمنازعات، والنهوض بالسلام المستدام. وبعد النزاعات الدموية التي دارت على مر القرون، والتي بلغت ذروتها في اندلاع الحرب العالمية الثانية، التي أدت إلى وفاة أكثر من 80 مليون إنسان، أسس خصوم سابقون، في أوروبا، الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، التي أصبحت فيما بعد الاتحاد الأوروبي والتي تعتبر اليوم جماعة تضم أكثر من 250 مليون مواطن يتمتعون بمستوى غير مسبوق من السلام، والحرية، والازدهار. وأدى التعاون الإقليمي بين أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى إبرام معاهدة تلاتيلولكو في العام 1967، التي جعلت وللمرة الأولى في التاريخ، قارة برمتها منطقةً خالية من الأسلحة النووية. وفي إفريقيا، شكل التعاون الإقليمي ودون الإقليمي، خاصة من خلال الاتحاد الإفريقي، محركاً للاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية. وتستفيد الغالبية العظمى من المنظمات الإقليمية من الجمعيات والاتحادات البرلمانية التي تستكمل العناصر الحكومية الدولية وتسعى إلى تعزيز تعميق الفهم والتعاون داخل المناطق وفيما بينها.

إن الاتحاد البرلماني الدولي منبر فريد لنشر الخبرات والممارسات الجيدة للتعاون الإقليمي، ويجب تعزيز دوره في المجال ودعمه، في السنوات المقبلة. إن اعتماد القوانين النموذجية لمختلف المسائل- بما فيها أكثر المسائل حساسية- هو مثال جيد للتعاون البرلماني الدولي الإقليمي الفعال الذي بدوره يساهم في صياغة التشريعات الوطنية ومواءمة القوانين، وإنفاذ القانون فيما بين بلدان المنطقة.

ويقف العالم اليوم أمام مفترق طرق، فهو يشهد انتهاكات متكررة لقواعد القانون الدولي ومبادئه، بما فيها المبادئ الأساسية كاحترام السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول، والامتناع عن استخدام القوة من دون إذن من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وواجب الحكومات في دعم حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وتتضاءل الثقة في المؤسسات، على المستويات الوطنية، والإقليمية، والعالمية. ونحن نشهد شعوراً متزايداً بالخيبة تجاه نماذجنا المتعلقة بالحوكمة على جميع الأصعدة، بسبب اعتبارها أنها غير متصلة بالحاجات الفعلية للمواطنين وتوقعاتهم. وتستدعي الحاجة إلى إقامة روابط أوثق بين الناس والمؤسسات التي تمثلهم، ومن خلال هذه العلاقة، يحدث تأثير حقيقي وملموس على حياة الناس اليومية. ويتطلب عالمنا اليوم أن تقيم المؤسسات الوطنية، والإقليمية، والدولية تقييماً ذاتياً شاملاً وتعزز آليات المساءلة الخاصة بها. إن الحوكمة ومؤسساتها، كما نعرفها اليوم، بحاجة إلى إصلاح من أجل تلبية احتياجات الدوائر الانتخابية وإزالة الشعور بأن هذه المؤسسات بعيدة كل البعد عن حياة المواطنين. وينبغي على البرلمانات والبرلمانيين مضاعفة الجهود من أجل تسيير وتعزيز التغييرات المطلوبة من أجل إقامة عالم أفضل. ويشمل ذلك التصديق على المعاهدات الدولية وتنفيذها، والتأكد من أن التشريع الوطني ممتثل للالتزامات الدولية، والإشراف على أعمال الحكومة من أجل التأكد أنها لا تخالف سيادة القانون.

سيُدعى المندوبون، في الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي، التي ستنعقد في بلغراد، إلى النظر في الأسئلة التالية:

- ما هي الأعمال التي قام بها برلمانكم من أجل الحفاظ على النظام القانوني الدولي؟
- إلى أي مدى أدى برلمانكم مهمته الرقابية، من حيث التأكد أن عمل الحكومة ممتثل للقانون الدولي؟

- هل يأخذ برلمانكم في اعتبار الواجب قرارات المحاكم الدولية وكذلك قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن للأمم المتحدة؟
- كيف يمكن للبرلمانات والمنظمات البرلمانية التأثير على درجة الشفافية للمنظمات الدولية؟
- كيف يمكن إعادة تحديد دور مؤسسات الحوكمة الوطنية، والإقليمية، والدولية، وتعزيزها، من أجل تلبية المتطلبات والتوقعات الحاضرة للناس الذين تمثلهم؟
- كيف يمكن للبرلمانيين التحديد بشكل أفضل الأسباب الجذرية للنزاع ومعالجتها، قبل أن تخرج عن السيطرة؟
- ما هي المبادرات الإقليمية التي أثبتت أنها الأكثر فعالية في المساعدة على تعزيز السلام، والأمن، وسيادة القانون؟
- كيف يمكن للبرلمانات أن تزيد الترابط في التعاون البرلماني الدولي الإقليمي؟
- ما هي الممارسات الجيدة التي ساهمت في الحفاظ على النظام القانوني الدولي وتعزيزه؟ كيف يمكن إبراز هذه الممارسات أكثر؟
- كيف يمكن للاتحاد البرلماني الدولي الوفاء بمهمته الأساسية من أجل تعزيز الحوار السياسي والمساعدة في الحفاظ على النظام القانوني الدولي؟

141st IPU Assembly

Belgrade (Serbia)
13-17 October 2019

Assembly
Item 3

A/141/3-Inf.1
12 June 2019

Concept note for the General Debate on

Strengthening international law: Parliamentary roles and mechanisms, and the contribution of regional cooperation

The international legal order, as established at the end of the Second World War and based on a comprehensive framework of legally-binding global commitments, is the bedrock for peace and security in the world today. Violations of this legal order breed conflict, insecurity and human suffering.

Heads of State and Government, as well as parliamentary leaders meeting in the context of IPU Assemblies and World Conferences of Speakers of Parliament, have reiterated their solemn commitment to the purposes and principles of the UN Charter, international law and justice, and to an international order based on the rule of law. They have pledged their allegiance to a wide range of international treaties and covenants—such as the International Covenants and conventions on human rights, the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons, the International Law of the Sea, the 2030 Development Agenda, and many more.

World leaders have also expressed their support for settlement and verification bodies such as the International Court of Justice, the International Criminal Court and other international tribunals. The international justice system plays a critical role in settling legal disputes between States, ensuring accountability for genocide, war crimes, crimes against humanity and the crime of aggression, combating impunity and verifying that States abide by their international commitments.

Since its creation 130 years ago, the IPU has established political dialogue, the rule of law and the peaceful resolution of conflict at the foundation of its work. It has also striven to strengthen parliament as the institution which is the key player in ensuring the wellbeing of citizens and preserving the rule of law at the national and international levels. The United Nations, too, in its high-level Declaration of 2012, acknowledged the essential role of parliaments in the rule of law and welcomed the interaction between the United Nations, national parliaments and the IPU. Time and time again, the IPU has reiterated its position of principle which rejects all action that is not in compliance with international law.

In their Millennium Declaration of September 2000, Heads of State and Government agreed that "*men and women have the right to live their lives and raise their children in dignity, free from hunger and from the fear of violence, oppression or injustice".* To help transform this vision into reality, they pledged to further strengthen cooperation between the UN system and national parliaments, through the IPU as their world organization. The ensuing partnership between the UN, parliaments and the IPU was framed around the three fundamental freedoms that needed to be promoted: freedom from fear to address peace and security challenges, freedom from want of development, and freedom to live in dignity to advance human rights and the rule of law.

Regional cooperation is also an essential component in enhancing the international legal order, contributing to peaceful settlement of disputes and advancing sustainable peace. After centuries of bloody conflict, culminating in the Second World War with its over 80 million fatalities, former adversaries in Europe created a European Coal and Steel Community, which went on to become the European Union and what is today a community of over 520 million citizens who enjoy an unprecedented level of peace, freedom and prosperity. Regional cooperation in Latin American and the Caribbean brought about the Treaty of Tlatelolco of 1967, which for the first time in history established an entire continent as a nuclear-weapon-free zone. In Africa, regional and sub-regional cooperation, in particular through the African Union, has been a driver of political stability and economic development. The vast majority of regional organizations benefit from parliamentary assemblies and unions which complement the inter-governmental components and aim to promote greater understanding and cooperation within and among regions.

The IPU is a unique platform for the dissemination of experiences and best practices of regional cooperation, and its role in the field needs to be promoted and strengthened in the coming years. The adoption of model laws on a variety of issues—including the most sensitive ones—is a good example of effective regional inter-parliamentary cooperation which in turn contributes to the development of national legislation and the harmonization of laws and law enforcement among countries in the region.

The world today is at a crossroads, witnessing repeated violations of the rules and principles of international law, including basic tenants such as respect for the territorial integrity and political independence of States, refraining from the use of force without authorization from the UN Security Council, non-interference in the internal affairs of States, and the duty of governments to uphold human rights and fundamental freedoms.

Trust in institutions at national, regional and global levels is eroding. We are witnessing an ever-growing trend of disenchantment with our governance models at all levels, due to the perception that they are disconnected from citizens' real needs and expectations. There is an urgent call to establish a stronger link between the people and the institutions that represent them and, through this bond, to generate a real and tangible impact on people's daily lives. Our world today requires that national, regional and international institutions undergo a thorough self-assessment and reinforce their accountability mechanisms. Governance and its institutions, as we know them today, need to be reformed so as to effectively deliver on the needs of constituencies and end the perception of institutions being far removed from the citizenry. Parliaments and parliamentarians must step up to courageously drive and promote the changes that are needed to transform the vision for a better world into reality. This includes ratifying and implementing international treaties, making sure that national legislation is in compliance with international obligations, and overseeing government's actions to ensure that they are not in violation of the rule of law.

Delegates at the 141st IPU Assembly in Belgrade will be invited to consider the following questions:

- What actions has your Parliament undertaken to preserve the international legal order?
- To what extent has your Parliament exercised its oversight function in terms of making sure that government action is in compliance with international law?
- Are decisions of international tribunals as well as resolutions of the UN General Assembly and Security Council duly taken into consideration by your Parliament?
- How can parliaments and parliamentarian organizations affect the degree of transparency of international organizations?
- How can national, regional and international governance institutions be redefined and strengthened in order to meet the present demands and expectations of the people they represent?
- How can parliamentarians better identify and tackle the root causes of conflict before they spiral out of control?
- What regional initiatives have proven to be most effective in helping to enhance peace, security and the rule of law?
- How can parliaments help build greater coherence in regional inter-parliamentary cooperation?
- What good practices have contributed to preserve and strengthen the international legal order? How can these be given more visibility?
- How can the IPU better deliver its core mandate to foster political dialogue and help preserve the international legal order?